الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة علم المكتبات والمعلومات

مدخل إلى مجتمع المعلومات 2

مطبوعة موجهة لطلبة الجدع المشترك علوم إنسانية

من إعداد:

د. مصيبح وردة

السنة الجامعية 2023/2022

معلومات أساسية حول المقياس	
اسم المادة : مدخل إلى مجتمع المعلومات	شفرة المادة : Soc.Inf
مستوى المادة : الأولى ليسانس الوحدة التعليمية: استكشافية الرصيد:02 المعامل: 01 طريقة التقييم: امتحان كتابي	
مدة تدريس المادة: 14 أسابيع رابط الدروس على المنصة:	

الأساتذة المسؤولة			
الاسم واللقب	الرتبة	الكلية	البريد الإلكتروني
مصيبح وردة	MCA	العلوم الإنسانية	warda.msibah@univ-biskra.dz

الطلبة المعنيين			
الكلية /المعهد	قسم	السنة	تخصص
العلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم الانسانية	ليسانس1	جدع مشترك

وصف المادة

مقياس مجتمع المعلومات يسمح للطالب بمعرفة أهم متطلبات العصر الرقمي خاصة في ظل التطور التكنولوجي وتوعيته بأهمية المعلومة في عصرنا الحالي.

أهداف المادة

- تعريف الطالب بماهية وأسباب ظهور مجتمع المعلومات ومراحل تشكله.
- التعرف على خصائص، مظاهر وملامح مجتمع المعلومات
- تعريف الطالب بعناصر تأسيس مجتمع المعلومات
- التعرف على تكنولوجيا المعلومات ودورها في تكوين مجتمع المعلومات
- التعرف على الفجوة الرقمية وأسبابها
- التعرف على التحديات التي تواجه مجتمع المعلومات عالميا وعربيا..

مخطط المقياس

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة
محاضرة:01	مدخل مفاهيمي إلى مجتمع المعلومات
محاضرة:02	نشأة ومراحل تطور مجتمع المعلومات
محاضرة:03	خصائص مجتمع المعلومات والعوامل المتحكمة في قيامه
محاضرة:04	مظاهر وسمات مجتمع المعلومات
محاضرة:05	معايير ومؤشرات مجتمع المعلومات
محاضرة:06	أخلاقيات مجتمع المعلومات
محاضرة:07	الفجوة الرقمية ومجتمع المعلومات
محاضرة:08	الجهود المبذولة لتقليص الفجوة الرقمية
محاضرة:09	نماذج عن تطوير السياسات للدخول إلى مجتمع المعلومات
محاضرة:10	التحديات العالمية لمجتمع المعلومات
محاضرة:11	التحديات العربية لمجتمع المعلومات

مقدمة

لقد مرت البشرية عبر القرون الطويلة بأربع مراحل أساسية بدءا بمرحلة الصيد حيث كان الحدس هو أسلوبه في التفكير والانسجام مع الطبيعة هو مصدر قوته, مرورا بمرحلة الزراعة والتي كان فيها امتلاك الأرض مصدر قوته, تليها مرحلة الصناعة حيث كان الرأسمال هو مصدر سلطته, وصولا إلى المرحلة الحالية وهي عصر المعلومات والتي بدأت في منتصف الخمسينات .وتعتبر فيها المعلومات هي مصدر قوة وسلطة الانسان والمبادلات الالكترونية طريقته في التعامل, وقد اتسعت دائرة المعلومات في القرن الحالي بحيث أصبحت تشمل جميع المجالات, وتضخم الإنتاج العلمي وصاحبه تطور كبير ومذهل في الأجهزة والآلات التي تستخدم في حفظ المعلومات واسترجاعها ما أدى لما يعرف ب"ثورة المعلومات" وأصبح المجتمع الذي نعيشه اليوم "مجتمع المعلومات" .

المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي إلى مجتمع المعلومات

مفاهيم عامة:

1.1 **مفهـــوم المجتمـــع**: هـو مجموعـة مـن الأفـراد الـذين تجمعهـم اهتمامـات مشـتركة، وتـربطهم علاقـات اجتماعيـة، ثقافيـة ودينيـة في نطـاق جغرافي محـدد ولـديهم نظـام يسـمح لهـم بإبـداء آرائهـم, على أن يكـون هـذا المجتمـع قـادرا على إشـباع الاحتياجـات لأفراده لحد ما, (عبد الهادي، 2007)

2.1 مفهـــــوم المعلومـــــات: تـرتبط المعلومـات بمفهـوم سـابق هـو البيانـات وبمفهـومين لاحقـين همـا المعرفـة والحكمـة, عنـد تحليـل، تنظـيم وتفسـير البيانـات بغيـة اسـتخدامها يصـبح لهـا معنى وتصـير معلومـات، أي أن المعلومـات هـي عبـارة عـن بيانـات معالجـة, وقـد عرفهـا المعجـم الموسـوعي لمصـطلحات المكتبـات والمعلومـات على أنهـا "البيانـات التي تمـت معالجتهـا لتحقيـق هـدف معـين أو لاسـتعمال محـدد لأغـراض اتخـاذ القـرارات، أي البيانـات التـي أصـبح لهـا قيمـة بعـد تحليلهـا، أو تفسـيرها، أو تجميعهـا في شـكل ذي معنى، والتي يمكـن تـداولها وتسـجيلها ونشـرها وتوزيعها بصورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل" (العسافين، 2001)

3.1 **مفهـــوم البيانـــات:** هي عبـارة عـن رمـوز، إحصـائيات، أرقـام، رسـومات أو حـروف لا علاقـة لهـا ببعضـها الـبعض كمـا أنهـا لـم تفسـر أو تسـتخدم. وعليـه فالبيانـات هي المـواد الخـام، التي تعتمـد عليهـا المعلومـات، والتي تأخـذ شـكل أرقـام أو رمـوز أو عبـارات أو جمـل، لا معنى لهـا إلا إذا مـا تـم معالجتهـا، وارتبطـت مـع بعضـها بشـكل منطقـي مفهـوم لتتحـول إلـى معلومـة أو معلومـات، ويكـون ذلـك عـادة عـن طريق البرمجيات و الأساليب الفنية المستخدمة في الحواسيب .

4.1**مفهـــوم المعرفـــة**: هي مجموعـة مـن المعلومـات المنظمـة الناتجـة عـن حصـيلة البحـث العلمـي، التطـوير والدراسـات الميدانيـة والمشـروعات الابتكاريـة, وهـي تشـمل الرصـيد المعرفي والخبـرة لـدى شـخص حـول موضـوع معـين, أي أنهـا الحصـيلة النهائيـة لاسـتخدام واسـتثمار المعلومـات مـن قبـل البـاحثين ومتخـذي القـرارات والطلبـة والمسـتخدمين الآخـرين، الـذين يحولـون المعلومـات إلـى معرفة، وعمل مثمر يخدمهم ويخدم مجتمعاتهم.

5.1 الحكمـــة: وهي أعلى درجة من المعلومات والمعرفة وتمثل دروة الهرم المعرفي, وهي عملية تقطير للمعرفة و استخدامها للوصول إلى قرارات حكيمة. (العفاسين، 2020)

والشكل الموالي يوضح لنا المراحل التي تمر بها البيانات لتصل إلى الحكمة:

الشكل رقم 01: العلاقة بين البيانات، المعلومات، المعرفة والحكمة (**العفاسين**، 2020)

أما بالنسبة لمعالجة المعلومات فلا بد من القيام بتجميع وتحليل البيانات حتى تصبح معلومات، ونتيجة تراكم المعلومات الحديثة والاستنتاجات حول موضوع معين تتشكل لنا معرفة. والتي تتحول بدورها مع التجربة والخبرة إلى حكمة.

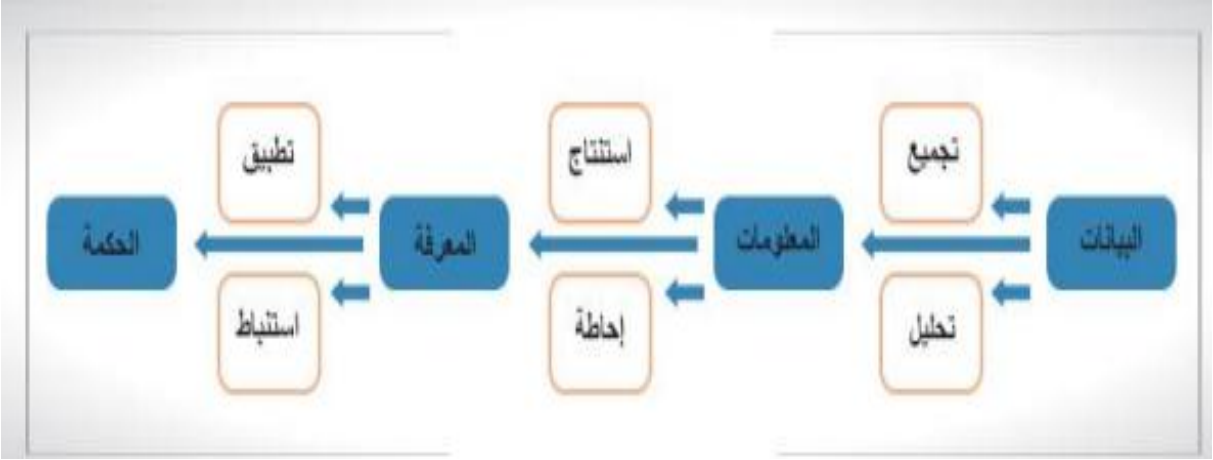

الشكل رقم02:المستويات الأربعة للمعالجة **(العفاسين، 2020)**

2. **تعريف مجتمع المعلومات:** هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات، الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال, ويواكبه تزايد مستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج، تجهيز، معالجة، نشر ، توزيع وتسويق السلع وخدمات المعلومات, أي أنه مجتمع يعتمد في تطوره على المعلومات في جميع المجالات, ويكون فيه قطاع المعلومات القطاع الرائد والقائد, (بدر، 1996)

ولقد عرف المجتمع الحديث تسميات عديدة مثل المجتمع ما بعد الصناعي و المجتمع الاستهلاكي ومجتمع المعرفة نظرا للتزايد الكبير في حجم المعلومات والتراكم المعرفي الذي ميز هذا العصر وما صاحبه من تطور في تكنولوجيا

المعلومات والاتصال وظهور شبكة الإنترنت وهي عوامل زادت من أهمية المعلومات في حياة الفرد و المجتمع بل جعلت منها مجالا استثماريا ومعيارا لقياس مدى تطور اقتصاديات مختلف بلدان العالم.

ويقصد أيضا بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة، والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات، إنتاجا، ونشرا، وتنظيما، واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات، أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية (الهوش، 2003)

كما تم تعريف مجتمع المعلومات "كدائرة متحدة تهتم بالأوضاع العامة من حشود وروابط ومصادر متنوعة تتشكل ما بين المؤسسات والأفراد لرعاية اهتمامات المجتمع حول توفير وتبادل المعلومات، والمعرفة الهادفة إلى سرعة الحصول على المعلومات وزيادة المعرفة" (العثراوي، 2002) .وفي مجتمع المعلومات يشكل قطاع المعلومات المصدر الأساسي للدخل القومي والعمل والتحول البنائي ففي الولايات المتحدة فان قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي وفرص العمل، وتظهر اقتصاديات الدول المتقدمة في أوربا أن

حـوالي 40 بالمائـة مـن دخلهـا القـومي قـد انبثـق مـن أنشـطة المعلومـات في منتصـف السبعينات. (علوي، المرصد الوطني بمجتمع المعلومات في الجزائر، 2007)

وعليـه فـإن مجتمـع المعلومـات تسـمية تطلـق على المجتمـع الـذي يوظـف تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات فـي كـل نشـاطاته الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية والثقافيـة. ولقـد عـرف المجتمـع الحـديث تسـميات عديـدة مثـل المجتمـع مـا بعـد الصـناعي والمجتمـع الاسـتهلاكي ومجتمـع المعرفـة، نظـرا للتزايـد الكبيـر في حجـم المعلومـات والتـراكم المعرفي الـذي ميـز هـذا العصـر ومـا صـاحبه مـن تطـور في تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـال وظهـور شـبكة الإنترنـت، وهـي عوامـل زادت مـن أهميـة المعلومـات في حيـاة الفـرد والمجتمـع بـل جعلـت منهـا مجـالا اسـتثماريا ومعيـارا لقياس مدى تطور اقتصاديات مختلف بلدان العالم.

والملاحـظ أن أغلبيـة التعريفـات التـي وردت بشـان مجتمـع المعلومـات ترتكـز في مجملهـا على ربـط بنـاء هـذا المجتمـع على المزاوجـة بـين تكنولوجيـا المعلومـات ووسـائل الاتصـال المتطـورة ويبقـى القـول أنـه "لـيس مـن السـهل وضـع تعريـف محـدد، واضـح وشـامل لمفهـوم مجتمـع المعلومـات إذ لا يكفـي تـوفير وسـائل الاتصـال

الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأنواعها وأشكالها في مجتمع ما ليحمل هذه التسمية، بل لابد فوق ذلك من أن يتوفر هذا المجتمع على درجة عالية من التكوين والتأهيل والوعي". (الصوفي، 2003)

1.2 تعريف مجتمع المعلومات في قمة جنيف 2003:اعتبرت هذه القمة مجتمع المعلومات مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية وأنه مجتمع للجميع يسعى إلى ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتعزيز التنوع الثقافي واحترامه والاعتراف بدور التعاون الدولي والإقليمي لبناء مجتمع معلومات جامع لأن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء.

2.2 تعريف مجتمع المعلومات في قمة تونس2005: هو مجتمع عالمي جامع ذي توجه تنموي يضع البشر في صميم اهتمامه. هذا المجتمع، يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب في كل مكان في العالم من إنشاء المعلومات والمعارف والنفاذ إليها والإفادة منها وتبادلها وتقاسمها والمشاركة فيها، يسخر إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة أهداف التنمية، ويحقق التضامن والمشاركة والتعاون بين الحكومات وبعضها، أي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. (القمة الثانية لمجتمع المعلومات، 2005)

3.2 تعريف جامعة الدول العربية لمجتمع المعلومات: بأنه البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الإنترنت، وتعني بنشر هذه التكنولوجيات وتوزيعها توزيعا عادلا ليعم النفع على الأفراد في حيا م الشخصية والمهنية.

وتتنوع أمثلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتختلف مجالاتها بحيث تشمل التعليم، والخدمات الاجتماعية والصحية، والبنوك والموارد التمويلية، وفاعلية الجهاز الحكومي، وغيرها، إذ أن مجتمع المعلومات يستغرق

وقتا أقل في العثور على المعلومات التي يحتاج إليها ويتمتع بشكل عام بفاعلية وإنتاجية أفضل. (الأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب، 2004)

المحاضرة الثانية: نشأة ومراحل تطور مجتمع المعلومات

1. أسباب ظهور مجتمع المعلومات:

تناول العديد من المفكرين المهتمين بالدراسات المستقبلية موضوع التطور التاريخي لمفهوم مجتمع المعلومات والأسباب التي أدت إلى ظهوره كنمط اجتماعي جديد " وسنحاول التطرق لذلك بالرجوع إلى التشكل التاريخي، المعرفي والاجتماعي، والقصير نسبيا، للعناصر الأساسية لهذا المجتمع ضمن مفاهيم أخرى ظهرت في الثلاثين سنة الأخيرة في محاولا لرسم صورة المستقبل القريب .

فقد أعطت الدراسات المتعلقة بهذه المفاهيم دورا متميزا شيئا فشيئا للمعلومات والاتصالات في حياة المجتمعات في إطار التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يميزها .

هذا الدور المتزايد والمتناغم مع ثورة المعلومات وثورة الاتصالات هو الذي دفع في النهاية إلى تشكل مفهوم جديد ومستقل ومنفصل عن المفاهيم السابقة تحت تسمية "مجتمع المعلومات" .إذ أن مجتمع المعلومات ما هو إلا نتيجة حتمية لتطور المجتمعات وانتقالها من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي، وذلك بسبب ثلاث عوامل أساسية:

1.1 **التغير التكنولوجي**: والذي يتمثل في التطور السريع لتكنولوجيا الحاسبات والاتصالات والتي تشكل البناء التحتي الذي يعتمد عليه في معالجة المعلومات وبثها بسرعة كبيرة. وقد أدى تسابق الدول نحو توفير بنية تحتية معلوماتية إلى تطور سريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدثا تقسيما للمجتمعات لثلاث فئات:

1.1.1 مجتمعات مشاركة تقوم بإنتاج التكنولوجيا في مجال المعلومات والاتصالات

2.1.1. مجتمعات متصلة: وهي التي تستطيع التواصل مع العالم من خلال اقتناء هذه التكنولوجيات

3.1.1مجتمعات معزولة: وهي التي ليس لها دور في إنتاج هذه التكنولوجيا كما لا تستطيع استخدامها للتواصل مع العالم, (عبود، 2004)

2.1 **التطور الاقتصادي طويل الأمد**: حيث أصبح هنالك تحول من إنتاج السلع والبضائع في المجتمع الصناعي، إلى اقتصاد انتاج الخدمات في مجتمع المعلومات, من هنا كان هنالك زيادة في التأثير لفئة العمال المهنيين والتقنيين من أجل إدارة

النمو التكنولوجي, إضافة إلى ولادة الكثير من التقنيات مما يجعل السوق في تجدد مستمر

3.1 احتلال المعلومات دور رئيسي كمصدر استراتيجي يعتمد عليه في الاقتصاد, حيث أصبحت التجارة تعتمد على الاتصالات والشبكات الالكترونية. وتكون لمعلومات العنصر الأساسي لهذه النشاطات. (خليفة، 2000)

2 مراحل تطور مجتمع المعلومات:

يقدم عالم الاجتماع دانييل بل في كتابه "قدوم المجتمع ما بعد الصناعي " الذي نشر عام 1973 ثلاث مراحل تمر بها المجتمعات، وهي مرحلة ما قبل الصناعة ومرحلة الصناعة ومرحلة ما بعد الصناعة. والمجتمع ما بعد الصناعي الممثل للمرحلة الثالثة هو صورة من صور المجتمعات التكنوقراطية المبرمجة، إلا أنه أيضا مجتمع معلومات في شكل من أشكاله أو في وصف الجانب البارز فيه، يعتمد على مركزية وتشفير المعرفة باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية الجديدة .ويرى بل أن العلماء والباحثين والاختصاصين المهنيين هم الذين يسيطرون على المجتمع ما بعد الصناعي، حيث يعمل معظم الأفراد في المعلومات وليس في إنتاج السلع

والبضائع، وذلك بدلا من سيطرة رجال الأعمال في المجتمع السابق، ويعني هذا انتقال السلطة من مؤسسات رجال الأعمال إلى المجتمع الذي يعتمد اقتصاده على الخدمات الصناعية من النمط التقليدي، ليتمحور الشكل الجديد من المجتمع حول الخدمات المتعلقة بخلق المعلومات وتوزيعها واستخدامها، والذي تصبح فيه المعرفة العلمية المورد والرأسمال الاستراتيجي للمجتمع. (كريم، 2008)

وهناك بعض المفكرين يربطون ظهور مجتمع المعلومات بمدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا ما ذهب إليه جوزيف بيلتون خبير الاتصالات وهو يتحدث عن "قرية إلكترونية عالمية"، تشكل فيها خدمات الاتصال العامل الأساسي والحيوي لتكوين "مجتمع المعلومات"، وإن بدرجات مختلفة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. (عرفة، 1998)

ويمكن حصر المراحل الأساسية التي عاشها مجتمع المعلومات في أربع ثورات أساسية: (نبيل، 1994)

1.2 ثورة مجتمع المعلومات الأولى:

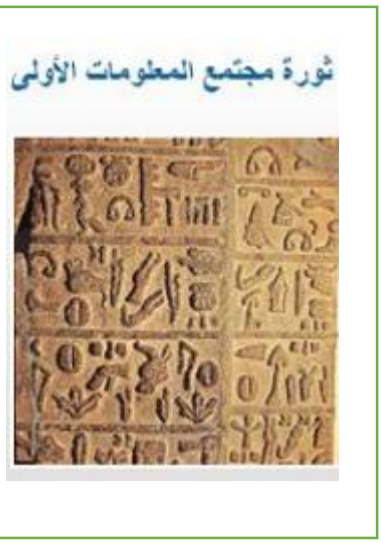

وتميزت باختراع الكتابة التي مكنت الناس من حفظ المعلومات أكثر مما تحتفظ بها الذاكرة وتوصيلها، وقد سجلت الكتابة على الألواح الطينية وعلى جلود الحيوانات المجففة وعلى البردي وبعد اختراع الصينيين للورق أصبح يمثل الوعاء الأكثر شيوعا للكتابة حيث كانت الكتب تكتب باليد,

2.2 ثورة مجتمع المعلومات الثانية:

تتمثل في اختراع الطباعة وذلك في القرن 15 ميلادي، ابتداءا من الطباعة الحجرية الثابتة، ثم بالحروف المعدنية الثابتة، ثم بعد ذلك الطباعة المعدنية المتحركة حيث أصبح بالإمكان إعداد نسخ كثيرة من نفس الكتاب, وبعد ذلك تم استخدام الوسائط السمعية والمرئية, بالإضافة إلى ظهور اختراعات أخرى كالتلغراف، الراديو والتلفزيون والتي ساهمت في الإسراع من نقل المعلومات,

تمثل في اختراع الحاسوب في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين. وتطويره عبر مراحل متعددة الأمر الذي أحدث ثورة معلوماتية هائلة أثرت في كل نواحي النشاط الإنساني، ولا سيما الجوانب الاقتصادية. وتميز بنمو قطاع الخدمات وتراجع قطاعي الزراعة والصناعة.

تتمثل في التزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات عن بعد. من نجم عنه ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات، كما أن هذا الارتباط الحاسم بين هذه التكنولوجيات هو الذي جعلنا نتحدث عن مجتمع المعلومات.

وقد أدت هذه الثورة إلى نشر المعلومات بأشكالها المختلفة في أي بقعة من العالم، وظهر معها مصطلح القرية الكونية العالمية حيث يعرف الجميع بعضهم بعضا. وتنتشر الأخبار فيها بسرعة.

المحاضرة الثالثة: خصائص مجتمع المعلومات والعوامل المتحكمة في قيامه

1. **خصائص مجتمع المعلومات:** يتعرض مجتمع المعلومات إلى تغيرات تدريجية ويتوقف معدل هذا التغيير على طبيعة المعلومات وتفاعلها مع عناصر البيئة الاجتماعية. وفيما يلي تلخيص لأهم تلك الخصائص: (الصادق، 09/08 نيسان 2005)

1.1 خصائص اقتصادية:

1 تعد المعلومة في مجتمع المعلومات هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وترشيد الاقتصاد. ويتم استخدامها كمورد اقتصادي أساسي لزيادة الكفاءة الإنتاجية في العمل، حيث أصبحت المعلومات هي من تقدم القيمة المضافة لأي منتوج مما أدى إلى رفع آداء وأسلوب عمل المؤسسات، كما يعتبر انتاج المعلومات، تجهيزها وتوزيعها نشاطا اقتصاديا رئيسيا في العديد من دول العالم التي تدخل في مصاف مجتمع المعلومات. هنا تبرز المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، سواء كمورد أو كخدمة، أو كسلعة ومصدر للقيمة المضافة، ومصدر لخلق فرصة جديدة للعمالة.

2.1 خصائص تكنولوجية:

يعتبر اعتماد تكنولوجيا المعلومات في جميع جوانب الحياة أمرا ضروريا داخل مجتمع المعلومات سواء في العمل، البيت، المدرسة، الزراعة وغيرها من الجوانب. إضافة إلى توفير نية تحتية تكنولوجية وتجديدها بصفة مستمرة سواء تعلق الأمر بالعتاد والبرمجيات أو بتوفير وسائل الاتصال وجعلها في متناول الجميع. ممل يتيح النفاد إلى المعلومات من أي مكان وفي أي وقت, وتصبح فيه تكنولوجيا المعلومات مصدر قوة.

3.1 خصائص اجتماعية:

من أهم خصائص مجتمع المعلومات الاستخدام المتنامي للمعلومات من طرف أفراده لممارسة مسؤولياتهم ونيل حقوقهم، بالإضافة إلى إنشاء نظم للمعلومات تسمح بتوسيع إتاحة التعليم والثقافة لكافة أفراد المجتمع، مما يسمح بسيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات. حيث يتأكد دور المعلومات كوسيلة لترقية مستوى المعيشة وانتشار الوعي بالحاسوب والمعلومات، وإتاحة الفرصة للعامة والخاصة للحصول على المعلومات على مستوى عال من الجودة.

4.1 خصائص ثقافية:

إعطاء أهمية خاصة للمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والابداع, كذلك العدالة في توزيع العلم، المعرفة والخدمات بين مختلف طبقات المجتمع. ويتجلى ذلك من خلال الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات كاحترام الملكية الفكرية، الحرص على حرمة البيانات الشخصية.

5.1 خصائص سياسية:

اشراك المواطنين في اتخاد القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية وتوسيع حرية تداول المعلومات. وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية، الشفافية، العدالة والمساواة. حيث يفترض أن تؤدي حرية المعلومات إلي تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال انتهاج الديمقراطية وإشراك الجماهير في تسير دواليب الحكم والحياة العامة

كما يعتبر بعض الباحثين أن خصائص مجتمع المعلومات تستمد أساسا من تكنولوجيا المعلومات ذاتها وتتخلص في:

- أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت لأنها تراكمية وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع والاستخدام العام والمشترك لهما بواسطة المواطنين.

- أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

- أن سر الوقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني، وتعميقه والتجديد في صياغة النسق الاجتماعي. (علوي، المرصد الوطني بمجتمع المعلومات في الجزائر، 2007)

- زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي استراتيجي.

-نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات.

-استخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة.

-تنامي النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية، و التضخم في حجم الإنتاج الفكري.

-يتميز مجتمع المعلومات كذلك بتراجع استخدام الورق، من خلال استعمال نقود الكترونية، جرائد و كتب الكترونية، إلى غير ذلك من الأمور التي ألغت أو قلصت استعمال مثيلاتها الورقية، و هذا ما جعل العديد من الكتاب يسمون مجتمع المعلومات بالمجتمع اللاورقي، خاصة مع ظهور ما يسمى "بالحكومة الالكترونية و الإدارة

الالكترونية"(15)، والطريق السريع للمعلومات

-تزايد حجم القوى العاملة و النشطة في قطاع صناعة المعلومات، و التي تتجاوز في بعض الدول المتقدمة% 50،من مجموع القوى العاملة في المجالات الاقتصادية التقليدية وهي الزراعة والصناعة والخدمات.

-يتميز كذلك بكون المعرفة و المعلومة من أهم مصادر الثروة و القوة، بالإضافة إلى انفجار ثورة النشر بكل الأشكال و اللغات و الأوعية، و في كل الميادين و التخصصات.

-حدوث انفجار اتصالي هائل تصاحبه تطورات لامتناهية في ميدان الالكترونيات و الاتصالات عن بعد.

-ظهور مؤسسات الشخص الواحد.

-يتسم بوجود ما يسمى بالتعليم المستمر مدى الحياة، لضمان البقاء في عصر يشهد تغيرات سريعة، تعطي الأولوية للأكثر كفاءة و مهارة و ليس للأقدمية.

-تزايد الأنشطة التي تنجز عن بعد كالعمل عن بعد، التجارة عن بعد، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح. أو التعليم الافتراضي.

- هذا و يتميز كذلك مجتمع المعلومات باستعمال مكثف لشبكات الاتصال و أنظمة المعلومات، في الإدارات و الهيئات و المؤسسات.

2. عوامل مهمة بالنسبة لمجتمع المعلومات:

هنالك ثلاث عوامل مهمة بالنسبة لمجتمع المعلومات وهي:

1.2 المعلومات: زيادة المعلومات تؤدي لزيادة المحتوى الرقمي, وبالتالي تسهيل التعلم ودعم الحياة اليومية والتنموية الشخصية,

2.2الاتصالية: وهي تعني تدفق المعلومات من مكان إلى آخر عبر الوسائل الحديثة كالويب والبريد الالكتروني, وغيرها من الوسائل التي تساعد في تبادل المعلومات بسرعة كبيرة وعلى نطاق واسع,

3.2 رأس المال الاجتماعي: وتعني مقدرة الأفراد على استخدام التكنولوجيا وتطويرها, (عواطف، 1999)

المحاضرة الرابعة: مظاهر وسمات مجتمع المعلومات

1. **مظـــاهر مجتمـــع المعلومـــات**: لمجتمع المعلومات مظاهر عديدة نذكر منها: (الشيخ، 2014)

1.1 **الحكومة الالكترونية:**

يعد هذا المصطلح من أبرز المفاهيم الني أدخلتها الثورة المعلوماتية, وهي تقوم على تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت, مع تحقيق الاتصال الدائم بالمواطنين وضمان تأمين كافة احتياجاتهم, مع فعالية الربط والتنسيق بين مختلف الدوائر الحكومية. بهدف تسهيل العلميات الإدارية للقطاعات الحكومية. وإذا كان هذا المفهوم للحكومة الالكترونية يقوم على أساس تجميع الخدمات في موضع واحد، فان مفاهيم أخرى تناقض هذه الفكرة، إذ لا يرى البعض حاجة لانتهاج مسلك التجميع، بل يمكن أن يتحقق الإنجاز أفضل تم إن إنشاء أكثر من مركز للعمل الحكومي الالكتروني، وهذا من جديد يعيد التساؤل حول النظامين المركزي واللامركزي وأيهما أفضل في الواقع التطبيقي. ولبناء الحكومة الإلكترونية ثمة متطلبات عديدة تقنية

وتنظيمية وإدارية وقانونية وبشرية، لكننا نركز تاليا على أهم المتطلبات التي أشار إليها الكثير من الخبراء في هذا المجال، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. توفر بنية تحتية مناسبة .
2. .وجود الأنظمة و التشريعات المناسبة
3. .إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية .
4. . توفير القدر الكافي من أمن المعلومات .
5. .ميكنة أعمال الوزارات والهيئات والإدارات المحلية
6. بناء القدرات و الطاقات البشرية (كريم، 2008)

إن الحكومة الالكترونية وفق للتصور الشامل يتعين أن تكون وسيلة بناء اقتصاد قوي وتساهم في حل مشكلات اقتصادية، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي، ووسيلة تفاعل بأداء أعلى وكلفة اقل وهي أيضا وسيلة أداء وجالت زكل مظاهر التأخير والبطء الذي قد يسجل في الجهاز الحكومي. ولا نبالغ إن قلنا أنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة آليا وبشكل مؤتمت للأنشطة التي تتم على الموقع،

فإذا نظر إليها من هذه الأبعاد حققت غرضها، وبغير ذلك ربما تكون وسيلة إعاقة إن لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة.

2.1 **التجارة الالكترونية**:

تعتبر التجارة الالكترونية ظاهرة حديثة تعود بداياتها لأوائل التسعينات من القرن الماضي. وتكون عبر شبكة الانترنت وهي تغطي جميع المعاملات التجارية من بيع، شراء وتسويق السلع إضافة إلى تقديم خدمات عن بعد من خلال واجهات الكترونية. إن التجارة الالكترونية من حيث المفهوم لا تعني فقط مجرد إنشاء موقع على الانترنت وعليه بعض المنتجات للبيع، ولكنها تعني استخدام قوة المعلومات الرقمية لدراسة رغبات وأذواق واحتياجات المستهلكين للسلع والخدمات بكافة أنواعها على المستوى المحلي و الدولي والاستجابة لهذه الرغبات وتقدميها للعميل أيا كان موقعه في أسرع وقت وبتكلفة أقل من أساليب التسويق التقليدي، والأهم أن يتم ذلك بأسلوب آمن لكل المشاركين في عمليات التبادل التجاري، والانترنت على هذا النحو يمثل المجال الحيوي لنمو التجارة االلكرتونية حيث تتم الصفقات التجارية باستخدام النقود

الالكترونية بين جهازين وأكثر. وتساعد التجارة االلكرتونية الدول النامية على تنويع اقتصاداتها وزيادة قدرتها التنافسية وإنتاج خدمات ذات قيمة مضافة عالية تدعم الاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من المزايا العديدة اليت تسمح هبا التجارة االلكرتونية إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى تواجه العديد من الصعاب التي ترتبط بالتخوف من استخدام النقود الالكترونية والبنى التحتية للمعلومات التي يفرض إتاحتها للجميع كمتطلبات أولية لنمو التجارة الالكترونية، وغريها من المشكلات ذات الصلة برغبة المستهلكين في رؤية السلع والتعرف عليها عن قرب قبل شرائها.

ومن العوائق اليت تؤثر سلبا على تقدم التجارة الالكترونية، في الدولة: ضعف دور الحكومة، انتشار الفقر، عدم الاستقرار الاقتصادي، عدم وجود عملة صعبة قابلة لاستخدام الأفراد، عدم وجود جهود تسويق توضح فوائد التجارة الالكترونية، عدم وجود حوافز لتشجيع التجارة الالكترونية مثل الإعفاءات الضريبية أو تقدمي الدعم للشركات الصغرية ومتوسطة الحجم، عدم وجود

قـوانين حمايـة الملكيـة الفكريـة الخاصـة، عـدم تـوافر التـدريب الكـافي للمسـتثمرين.

(بلهوشات، 2021)

3.1التعليم الالكتروني:

ظهـر هـذا المصـطلح في منتصـف لتسـعينات. ويعتبـر عـاملا مهمـا في تطـوير مجتمـع المعلومـات. وهـو عبـارة عـن توظيـف التكنولوجيـا والاسـتفادة منهـا في رفـع كفـاءة العمليـة التعليميـة، وهـو مبنـي علـى الحواسـيب، شـبكة الانترنـت، أنظمـة إدارة المحتـوى التعليمي، ويعتبـر التعلـيم الالكترونـي المحـرك الأساسـي لاقتصـاد المعرفـة , ويتطلـب وجـود خطـة مدروسـة لتطبيـق التعلـيم الالكترونـي، تـوفير أجهـزة الحواسـيب وملحقاهـا، البرمجيـات التعليميـة، بـرامج تدريبيـة للمعلـم والمـتعلم، تـوفير الكـوادر الفنية المتخصصة لصيانة الأجهزة.

وفي مؤسسـات التعلـيم العـالي كالجامعـات تشـتمل خطـوات التحـول نحـو التعلـيم الالكترونـي للمقـرر على خطـوات إعـداد المحتـوى التعليمي وتحديـد خطـة المحاضـرات وتحديـد مجموعـات الطـلاب المتلقيـة للتعلـيم الالكترونـي وإدارة العمليـة التعليميـة وتقـويم الطـلاب وإعـداد التقـارير والإحصـائيات. ومـن فوائـد التعلـيم الالكترونـي

سـرعة تطـوير المنـاهج والبـرامج بمـا يواكـب متطلبـات العصـر، تقليـل تكلفـة تطـوير المنـاهج والبـرامج، سـهولة وصـول المـادة العلميـة (المنـاهج، والمراجـع) إلى الطـلاب سـواء في المـدن الكبيـرة أو في الأريـاف، أو حتى في المنـاطق البعيـدة جغرافيـا عـن المؤسسـات التعليميـة . وسـعة أفـق ومـدارك الطـلاب مـن خـلال تنـوع مصـادر المعلومـات. (كـريم، 2008)

4.1الصحة الالكترونية:

وهي عبـارة عـن اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات في كـل مـا لـه علاقـة بالصـحة كالتشـخيص المرضـي والاستشـارة عـن بعـد ممـا يسـمح بزيـادة الجـودة في تقـديم الرعايـة الطبيـة واختصـار الوقـت والتكلفـة, كمـا تـوفر إمكانيـة النفـاد إلى المعرفـة الطبيـة في العـالم. والصـحة الإلكترونيـة مـن المفـاهيم الحديثـة وهـي علـم تقني اجتمـاعي علمي متطـور يعتمـد على تقنيـة المعلومـات والاتصـالات ويتميز ببحثـه عـن الكيفيـة المثلى لجمـع وتخـزين واسـترجاع وتحليـل وإدارة المعلومـات في المجـالات الصـحية المختلفـة. إضـافة إلى ذلـك فالمعلوماتيـة الصـحية، علـم يسـتخدم أحـدث أسـاليب تقنيـة المعلوماتيـة المبنيـة علـى أسـس طبيـة وإداريـة تطبيقيـة متطـورة

لتقديم المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب وللشخص المناسب لإيجاد الحلول المناسبة واتخاذ القرارات الصائبة متلازمة مع تقديم الجودة الصحية الفائقة للارتقاء بالخدمة الصحية للمجتمع

كما أن استخدام الانترنت في التطبيب خلق علاقات جديدة بين الأطباء، المهنين الصحيين والمرضى

5.1التوظيف الالكتروني:

وذلك من خلال إعلان المؤسسة على الوظائف الشاغرة المتوفرة لديهم عبر موقعها الالكتروني بهدف استقطاب كفاءات خارجية لاختيار مرشحين مناسبين, كما تسمح هذه الخاصية للمترشحين بمتابعة طلباتهم من خلال الزاوية المخصصة لذلك عبر الموقع, مما يعمل على استحداث فرص عمل جديدة كما يحسن من التنافسية والإنتاجية,

النشر الالكتروني:

هو استخدام الأجهزة الالكترونية في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة وتوزيع المعلومات وتسخيرها للمستفيدين عبر وسائط الكترونية أو إتاحتها عبر شبكات الكترونية دون استخدام ورق وحبر.

1.2سمات مجتمع المعلومات: (عبد الهادي م.، 2000)

السرعة	الثقة	الشفافية
المشاركة	الجودة	الدقة

المحاضرة الخامسة : معايير ومؤشرات مجتمع المعلومات

1. **معـــايير مجتمـــع العلومـــات**: هنالـك مجموعـة مـن المعـايير التي تمكننـا مـن معرفـة انتقال مجتمع إلى مرحلة مجتمع معلومات, نذكر منها:

1.1 المعيـار التقني: تكـون هنـا تكنولوجيـا المعلومـات مصـدر القـوة في المجتمـع، ويـتم تـداول المعلومـات بشـكل كبيـر. ونقـوم هنـا بقيـاس مـدى اعتمـاد المجتمـع علـى تكنولوجيا المعلومات كمصدر للعمل، الثروة والبنية التحتية.

2.1 المعيـار الاجتمـاعي: مـدى اعتمـاد المجتمـع علـى المعلومـات في التنميـة البشـرية الشـاملة وفي جميـع المجـالات كالصحة والتعلـيم لتحسـين شـروط الحيـاة, إضـافة إلى قياس درجة انتشار الوعي المعلوماتي.

3.1 المعيـار الاقتصـادي: تكـون هنـا المعلومـات مصـدر ثـروة وسـلعة كـذلك خدمـة ومصـــدر للقيمـــة المضـــافة ، والمصـــدر الأساســـي لتطـــور الاقتصـــاد, حيـــث يبـــرز الاقتصـاد الالكترونـي، العملـة الالكترونيـة والتحـويلات الالكترونيـة, وهـو مـا يعـرف باقتصاد المعلومات,

4.1 المعيار السياسي: يركز هذا المعيار على زيادة وعي الأفراد بأهمية المعلومات في اتخاذ القرارات ومشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد في صنع القرار السياسي وزيادة معدل اجماع الرأي, كذلك اعتماد تكنولوجيا المعلومات في عملية الاقتراع والتصويت,

5.1 المعيار الثقافي: الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات والتركيز على احترام القيم الداعمة لتكوين مجتمع معلومات كاحترام الرأي، احترام حقوق الآخرين واحترام الملكية الفكرية والأمانة العلمية.)علوي, 2006(

2. مؤشرات مجتمع المعلومات: تمكننا المؤشرات من تحديد معلوماتية المجتمع أو الحكم على مجتمع ما بأنه يدخل في زمرة مجتمع المعلومات عن طريق قياس التقدم الحاصل داخل ذلك البلد وفق مجموعة من المؤشرات المتغيرة مع الزمن. فالبعض منها سيفقد قيمته مع تغير أهداف مؤشرات مجتمع المعلومات.

1.2 مؤشر الجاهزية: وهو يمثل مجموعة المتطلبات الأساسية لدعم بناء مجتمع المعلومات. يقيس مدى جاهزة المجتمع في حد ذاته لمثل هذا الانتقال وقدرته على

اعتماد واستخدام تكنولوجيا المعلومات. ومدى امتلاك الدولة للمتطلبات الأساسية,

2.2 مؤشر كثافة الاستخدام: يصف المدى والهدف الذي تستخدم فيه هذه التقنية في قطاعات مختلفة. أي أنه يقوم بقياس المجالات التي يتم فيها استخدام التكنولوجيا في المجتمع، إذا كانت خاصة بمجال معين فقط كالتعليم أو يمتد استخدامها لمجالات أخرى كالصحة وغيرها، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس مجتمع المعلومات،

3.2مؤشر أثر الاستخدام: يتعلق هذا المؤشر بالورقة التنظيمية للحكومة والتي تصف طرق تنظيم العمل الجديدة فيما يتعلق بالعلاقة بين الأفراد والمؤسسة، والطرق الجديدة للإنتاج فيما يتعلق بمنشآت الإنتاج والعلاقة فيما بينها. كما يصف هذا المؤشر الاستثمارات البشرية باعتبارها قاعدة معرفية أساسية في مجتمع المعلومات، أيضا الابتكار، البحث والتطوير باعتبارهما أساس المستقبل.

4.2 مؤشـــر المحصـــلة: وهـــي النتيجـــة الختاميـــة لمـــا يحصـــل علـــى مســـتوى منشـــآت الانتـــاج, فيمـــا يتعلـــق بالإنتاجيـــة والاثـــر الاجتمـــاعي. التنافســـية، التوظيـــف وســـوق العمل,

ويمكن تمثيل هذه المراحل وتدرجها وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم01: مؤشرات تقدم مجتمع المعلومات (العفاسين، 2020)

2. وهنالـــك العديـــد مـــن الجهـــات التـــي قامـــت بوضـــع مؤشـــرات لقيـــاس مجتمـــع المعلومـــات: كمؤشـــر مجتمـــع المعلومـــات، ومؤشـــر مجتمـــع المعلومـــات للجنـــة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا), لكن جميعها تعتمد على مؤشرات:

3. الاهتمام ببرامج البحث، التطوير والتنمية,

4. استخدام وسائل الاعلام

5. الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال

6. القدرة التنافسية في مجال انتاج ونشر المعلومات على مستوى العالم,

7. يجب الإشارة أي أن هذه المؤشرات هي متغيرة وليست ثابتة, فمع استمرار تطور التكنولوجيا ستنشأ الحاجة إلى مؤشرات جديدة,(Bouadjimi, 2004)

وهناك مجموعة من المؤشرات و المحددات التي تبين مدى دخول مجتمع ما فيما يطلق عليه مجتمع المعلومات، فعلى سبيل المثال يعتمد" الاتحاد الدولي في تقريره الصادر في 2009م، و الخاص بقياس مجتمع المعلومات على مجموعة من المؤشرات التالية:

-عدد الخطوط الهاتفية، سواء الثابت أو النقال.

-نسبة أو عدد المشتركين في شبكة الانترنت.

-البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال.

-نسبة الأشخاص الذين يمتلكون جهاز حاسوب منزلي.

-نسبة الأشخاص الذين لهم اشتراك منزلي للانترنت.

-مدى تحكم الأفراد في مهارات استعمال تكنولوجيات الاتصال.

-نسبة مساهمة تكنولوجيات الاتصال في الاقتصاد و الدخل الوطني.

-أسعار أجهزة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

-عدد المستعملين لشبكة الانترنت المهنيين و العاديين.

-عدد ممولي خدمة الانترنت

-نسبة العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

هناك من يحدد كذلك مؤشرات دخول مجتمع ما إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي فيما يلي:

-جاهزية الانتقال و الاستفادة من تقنيات الإعلام و الاتصال.

-كثافة استخدام هذه التقنيات في مختلف المجالات.

-اثر استخدام هذه التقنيات، أي النتائج المترتبة.

-المحصلة أو النتيجة الختامية المتعلقة إما بالإنتاج أو الأثر الاجتماعي العام

المحاضرة السادسة: أخلاقيات مجتمع المعلومات

1مفهـــوم أخلاقيـــات مجتمـــع المعلومـــات: يغطي مصطلح مجتمع المعلومات جميع الأفراد والهيئات من المتعاملين مع المعلومات، لتشمل دور النشر ومؤسسات الاعلام والكتاب والباحثين والمثقفين وغيرهم.

2أسس أخلاقيات مجتمع المعلومات:

3 أخلاقيات مجتمع المعلومات لا تقوم عل أساس إلزام الأشخاص بتطبيق القوانين بقدر ما تقوم على أن ضمير الفرد هو سلطته الأخلاقية الأولى، ولقد أصبح من الضروري أن تكون هنالك ضوابط ومعايير تدفه نحو الاستخدام الأمثل للمعلومات في هذا العصر. ولقد تعقدت المسائل الأخلاقية بعد أن تداخل فيها العلم والتكنولوجيا. حيث أصبحت معظم القضايا الأخلاقية المتعلقة بها شائكة، تتناقض فيها الآراء وتتباين. ومن اهم اخلاقيات مجتمع المعلومات:

8. عدالة توزيع موارد المعلومات وفرص العمل,
9. عدم إساءة استخدام سلطة المعرفة من قبل الخبراء والمهنيين,

10.تجنب الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات, فيما يخص التنوع الثقافي. واللغوي خاصة في ظل سعي بعض الدول إلى فرض لغتها وتجاهل اللغات الأخرى. وعليه لا بد من احترام التعددية اللغوية، الثقافية والحضارية داخل مجتمع المعلومات

11.أخلاقيات بيئية تتمثل في حماية البيئة والتنوع البيئي,

12.أخلاقيات التكنولوجيا وتتناول القضايا المتعلقة بسوء استخدام التكنولوجيا وتصدير التكنولوجيا الضارة. كذلك المغالاة في كلفة نقلها. وقد استحدثت تكنولوجيا المعلومات فروعا أخلاقية ذات طابع مغاير تمثلت في قيم مجتمع المعلومات، أخلاقيات الاعلام وأخلاقيات الانترنت بما في ذلك سوء استخدام التكنولوجيا كالقرصنة وغيرها,

13.أخلاقيات التعامل مع المعلومات وهي نفسها أخلاقيات العلم وهي من المواضيع التي أصبحت توليها اليونيسكو اهتماما كبيرا خاصة فيما يتعلق بالأمانة العلمية، احترام الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية في ظل تفشي ظاهرة السرقات العلمية على المستوى الأكاديمي حيث أصبحت عمليات النسخ أسهل مما كانت عليه في الماضي، والمشكلة الأعظم تكمن في أن ثمة عدة وجهات نظر متناقضة

حـول حقـوق الملكيـة في العـالم الرقمي. إضـافة إلى الحـق في الوصـول للمعلومـات دون قيود أو ما يعرف بالعلم المفتوح، (بزاوية، 2015)

ينبغي أن تكون مجتمعات المعلومات والمعرفة خاضعة لقيم معترف بها عالمياً، وأن تعزز الصالح العام، وأن تحول دون إساءة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

كما ينبغي أن يواصل جميع أصحاب المصلحة إذكاء الوعي وتعزيز النقاش الوطني والإقليمي والدولي حول الفرص والتحديات الأخلاقية المتصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى تعزيز احترام القيم الأخلاقية الأساسية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنع إساءة استعمالها. والاستمرار في دعوة جميع الباحثين من أصحاب المصلحة، ومواصلة البحث في الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والمضي في دراسة التحديات والفرص الراهنة والناشئة. كذلك مواصلة تعزيز حماية الخصوصية والبيانات الشخصية. واتخاذ الإجراءات الملائمة والتدابير الوقائية، حسب ما ينص عليه القانون، لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النحو الوارد في الفقرة 25 من خطة عمل جنيف.

المحاضرة السابعة: الفجوة الرقمية ومجتمع المعلومات

1. **تعريـــف الفجـــوة الرقميـــة:** هي درجة التفاوت في مستوى التقدم سواء بالاستخدام أو الإنتاج في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من بلد إلى آخر أو بين مناطق البلد الواحد وما يصحب هذا التفاوت من آثار اجتماعية واقتصادية, (فرري، 2000)

2. **أسـباب الفجـوة الرقميـة**: هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفجوة الرقمية, والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

- سرعة التطور التكنولوجي لدى الدول المتقدمة مما يؤدي إلى صعوبة اللحاق لها من طرف الدول النامية,
- احتكار سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مجموعة من الدول كأمريكا، اليابان، وبعض دول أروبا وظهر في الآونة الأخيرة الهند,
- استخدام التكنولوجيا كشكل تجميلي حيث تقوم بعض الدول باقتناء العديد من التقنيات المعلوماتية دون وجود خطط لتوظيفها, حيث توظف التكنولوجيا

توظيفا ترفيهيا استهلاكيا وليس تنمويا, لهذا لا بد من استخدام التكنولوجيا استخداما فعالا للحد من اتساع الفجوة الرقمية,

- ضعف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات واقتصار استثمار العديد من الدول النامية على الاقتناء دون الدخول الفعلي إلى مجال التصنيع,
- التوزيع الغير متكافئ للبيئة التحتية بين المدينة والريف يؤدي إلى اتساع الفجوة الرقمية الداخلية,
- عدم تلائم الإطار التشريعي مع متطلبات مجتمع المعلومات في البلدان النامية في حين نجد سياسة واضحة وحازمة للقضاء على الإهمال والأخطاء المعلوماتية في الدول المتقدمة, مما أدى إلى اتساع الفجوة
- تدني مستوى التعليم والذي سببه الخلل في جميع أجزاء المنظومة التعليمية يعد أحد أسباب الفجوة الرقمية
- الأمية التكنولوجية: حيث لا يزال العديد من مجتمعات الدول النامية تجهل استخدام الوسائل التكنولوجية, (بلهوشات، 2021)

3. آثار الفجوة الرقمية: تتعدد اثار الفجوة الرقمية ومنها ما يلى:

- انخفاض المستوى العلمي وانعزال الفكر في الدول النامية .
- انخفاض الوعي التكنولوجي والتواصل مع العالم .
- تزايد حدة الفقر المعلوماتي وقد يتصور البعض إن الفقر هو اقتصادي فقط بل هو فقر معرفي وفقر عقلي وفراغ علمي .
- غياب الشفافية المعلوماتية في المجتمع .
- زيادة الفكر المتطرف من خلال عدم التفاعل مع الفكر العالمي وتوالد الأحقاد ضد الدول المتقدمة.
- غياب القنوات العصرية لتبادل المعلومات بين صناع القرار في الدول النامية.
- غياب صور الاتصال الإنساني بين الحضارات المختلفة مما يؤثر سلباً في اتساع هذه الفجوة وتحولها لفجوة حضارية

4. أنواع الفجوة الرقمية:

1.4الفجور الرقمية بين الدول المتقدمة: تم هذا التقسيم بالإعتماد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاديات هذه الدول, وكذا

على استخدام هذه التكنولوجيا من طرف شركات هذه البلدان, وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي مت خلال اعتماد عدة مؤشرات إلى تصنيف الدول الأعضاء إلى دول عالية الكثافة من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(فنلندا، المجر، إيرلندا، كوريا، السويد، بريطانيا) دول متوسطة الاستخدام(كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، المكسيك، هولندا، النرويج، سويسرا), دول ضعيفة الاستخدام(أستراليا، بلجيكا، التشيك ألمانيا، بولونيا، البرتغال، اسبانيا، تركيا),

2.4الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والغير متقدمة: أو ما يعرف بالفجوة بين دول الشمال والجنوب, وكانت المقارنة على أساس هياكل الاتصالات السلكية، عدد الخطوط الهاتفية الثابتة والمحمولة، ثمن المكالمات الهاتفية وبعض المعطيات المعلوماتية كالعدد التقديري للحواسيب، درجة تدفق الانترنت، وعدد بنوك المعلومات ويمكن الحصول على هذه المعطيات من خلال الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية

3.4الفجـــوة الرقميـــة بـــين المنـــاطق الحضـــرية والمنـــاطق الريفيـــة: حيـــث أن الاختلافـات المسـجلة كبيـرة جـدا، فنجـد غيـاب مرافـق الاتصـالات اللاسـلكية في الريف (الضامن، 2006)

5. **مؤشـــرات قيـــاس الفجـــوة الرقميـــة**: هنالـك مجموعـة مـن المؤشـرات التي تسـاعد وترشـــد الـــدول فـــي تطـــوير سياســـتها لامـــتلاك واســـتخدام تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات. وترتكز هذه المؤشرات على المعطيات التالية:

1.5الهياكـــل القاعديـــة: والمتمثلـــة فـــي كثافـــة الشـــبكات الكهربائيـــة الســـلكية واللاسلكية. الانترنت.

2.5مسـتوى تعلـيم الشـعب: فيمـا يتعلـق بالأميـة، التعلـيم، التعـود على الاعـلام الآلي، عـدد المؤسسـات التربويـة والتكوينيـة المتخصصـة في الاعـلام الآلي، امـتلاك لغـة ثانيـة بالأخص اللغة الإنجليزية.

3.5 التجهيزات: عدد أجهزة الحاسوب، بنوك المعلومات، نسبة التجهيز.

4.5الكفاءات والمهارات التقنية: ثقل قطاع المعلومات والاتصال، عدد مهندسي الاعلام الآلي وأعوان الشبكة، مؤسسات الاعلام الآلي المنشأة محليا، الشركات الأجنبية.

5.5قدرات الامتلاك والربط بهذه الهياكل القاعدية والتجهيزات: الكثافة الجغرافية للحضيرة المعلوماتية، نقاط الربط بشبكات الاتصال اللاسلكية، تحديد أماكن التجهيزات ومقدارها.

6.5 الامتلاك والاستغلال الفعلي لهذه الهياكل القاعدية والتجهيزات: طبيعة وحجم تدفق المعلومات، ممارسات المستخدمين، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (الشامي، 2022)

المحاضرة الثامنة: الجهود المبذولة لتقليص الفجوة الرقمية

إن الدول في الوطن العربي معنيون كغيرهم من البلدان النامية بتقليص الفجوة الرقمية التي نشأت خلال الثلاثين عاما الماضية، حيث مازالت البلدان العربية لم تستطع محو الأمية الألفبائية حتى الآن فداهمتها الثلاثين ثورة المعلومات، ووجدت نفسها تواجه الأمية الثانية وهى الامية التكنولوجية ، فازداد العبء وتضاعفت المصاعب وإن كانت الأمية الأولى الألفبائية منعت شرائح كبرى من المجتمعات العربية عن المساهمة في ٍعملية التنمية، فإن الأمية الثانية كفيلة بتأخير تطورها الجدي ٍ وافشال مشاريع التنمية مهما كانت مصادر دخلها كبيرة وموادها الأولية غزيرة، هذا ولم تستخدم التقنية المعلوماتية حتى الآن شكلا كافيا في الوطن العربي، ولم يتم تقدير دور المعلومات في عملية التنمية قدرها الصحيح، كما يجب التنويه هنا بأن الفجوة الرقمية لا تقتصر بين الدول الصناعية والدول النامية بل قد توجد بين الدول العربية في حد ذاتها، حيث مازالت عدة عوامل متعددة تؤثر تأثيرا مباشرا في الفجوة الرقمية أهمها ما يلي:

- الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية ؛ فهناك دولة غنية تستطيع اقتناء أحدث تقنيات المعلومات، وأخرى فقيرة تنظر إلى هذه التقنيات كرفاهية علمية غير مطلوبة قبل توفير الغذاء والمسكن وغير ذلك.
- الاختلاف الكبير في مستويات العلوم والتقنية والمعرفة، فهناك دول متطورة في المجال وأخرى متخلفة.
- الاختلاف الواضح في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الافتقاد إلى الخطط الشاملة قصيرة وطويلة المدى في مجال التأهيل والتكوين في مجال تقنية المعلومات.
- غياب الشفافية وروح العمل حيث يعاني أفراد المجتمع العربي من غياب الشفافية في تبادل المعلومات وفي التعاملات و غياب روح العمل الجماعي والتطوير وحب العمل والابتكار التي يمتلكها الفرد الغربي.

و يمكننا أن ندرك مدى الفرق بين كل من الدول المتقدمة وبين دول العالم العربي التي لا تزال فيها الأمية الرقمية التي تزيد اتساعاً الرقمية تشكل هاجساً، بل وعائقاً أمام جهود التقدم، تلك الفجوة كلما زاد التقدم في تلك الدول حيث

يزيد البعد بيننا و بينهم، حيث تمثل الثورة الرقمية سلاحاً ذو حدين يجب الانتباه لخطورته، ففي الوقت الذي تمهد فيه ثورة المعلومات الطريق للدول النامية للعبور إلى مستويات أرقى، فإنها أيضا قد تكون السبب في تقهقر تلك الدول، إذا هي لم تسع لمواكبة الحركة العالمية، ولذلك لابد من مضاعفة الجهد وتسريع معدلات العمل لتفادي تلك المخاطر. ولعل ما أريد التأكيد عليه هو أن الحل لتجنب اتساع هذه الهوة ووصولها لهذا الحد المخيف يجب ألا يترك للحكومات والمؤسسات العاملة فقط، وإنما إيجاد الحل في ِ نحو التطور والرغبة في عبور الجسر كي نقف في النهاية وانتهاج الأفراد نهجاً جديدا على قدم المساواة مع بقية أفراد العالم في باقي الدول.

إن اتساع الفجوة الرقمية وقف عائقا امام الدول المتقدمة من أجل نشر الشبكة، تطبيقاتها ، برمجياتها ووسائلها التكنولوجية نحو العالم. ما دفع بها لمساعدة الدول الفقيرة من أجل تأسيس بيئة تحتية مناسبة بهدف تقليص الفجوة الرقمية ومن بين المبادرات نجد:

.1 المبـــادرة الاورمتوســـطية لترقيـــة مجتمـــع المعلومـــات: صـممت الـدول الأوروبيــة برنامجــا يطلــق عليه"أوميــديس" بهــدف تقلــيص الفجــوة بــين أوربــا وبلــدان المتوســط والــذي يهــدف إلى تســريع التنميــة الاقتصــادية الشــاملة بعــد ادراكهــا للــدور الســلبي للفجــوة الرقميــة على علاقتهــا بــدول المتوســط. ووقــع على هــذه الاتفاقيــة كــل مـــن: الجزائـــر، تـــونس، المغـــرب، فلسطين،ســـوريا ، الأردن، تركيـــا، لبنـــان، مصـــر، قبـرص. وقــد هــدف هــذا المشــروع إلى تســريع التنميــة الاقتصــادية الشــاملة عــن طريـــق تحـــديث القطاعـــات الحيويـــة. واســـتيعاب ثقافـــات دول المتوســـط. وشـــمل المشروع ثلاث مستويات:

تمويــل انشــاء شــبكة نقــاط محوريــة بهــدف ترقيــة الاســتراتيجية الوطنيــة لتطــوير مجتمع المعلومات.

تخصيص ميزانية من طرف الاتحاد الأوروبي بهدف تمويل مشاريع نموذجية.

تمويــل التبــادل في مجــال الانترنــت مــا بــين الشــبكة الأوربيــة والشــبكات المتوســطية.

(تقرورت ، شريف، و لكحل، 2020)

2.1 الجـــرد الأوربـــي الثـــاني لمجتمـــع المعلومـــات: في 1997 قامـت أحـد الهيئـات الأوربيـة بـاقتراح مشـروع يسـعى إلـى جـرد المشـاريع والنشـاطات المتعلقـة بترقيـة المؤسسـات مـن طـرف السـلطات العموميـة, والفـاعلين الخـواص في إطـار مـا يسـمى الجـرد الأوربـي لمجتمـع المعلومـات, ويهـدف إلـى إنشـاء بنـك للمعلومـات لكـل المشـاريع المتعلقـة بمجتمـع المعلومـات في 25 دولـة, وقـد اعتمـدت الجزائـر في هـذه العمليـة علـى مركـز البحـث في الاعـلام العلمي والتقني, وقـدمت تقاريرهـا المختلفـة التي تضمنت:

متابعة التطور القانوني والتشريعي.

نشاطات ترقية مجتمع المعلومات.

الأفراد والهيئات الأساسية.

الشبكات البديلة.

التحاليل الإحصائية للمشاريع.

مؤشرات مواقع الويب. (عمرو، 2008)

3.1 برنـــامج ميـــدا: وقـد خصـص هـذا البرنـامج للتعـاون المـالي بـين الاتحـاد الأوربـي والجزائـــر وهـــو يهـــدف إلـــى دعـــم التحـــول الاقتصـــادي، دعـــم الميـــزان الاجتمـــاعي والاقتصـــادي، دعـــم البحـــث العلمـي والتطـــور التقنـي. ومعالجـــة المشـــكلات الناجمـــة عـــن اتســـاع الفجـــوة الرقميـــة في الإنجـــاز العلمي بتحـــديث التعلـــيم العـــالي. (ســـعدون، 2012)

2. ســـبل تحـــدي الفجـــوة الرقميـــة: تتضـــافر العديـــد مـــن العوامـــل التى تســـاعد على تخطى الفجـــوة الرقميـــة وتتمثـــل فيمـــا يلـى:(اللجنـــة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة لغربـي آسيا،2007)

- تطوير المناهج الدراسية بحيث تركز المناهج على الجانب التقني .

- .الاهتمـــام بتعلـــيم المتعلمـــين كيفيـــة اســـتخدام تقنيـــات المعلومـــات والاســـتفادة منهـــا الاستفادة المثلى

- الاهتمـــام بالتـــدريب التقني للمعلمـــين واعضـــاء هيئـــة التـــدريس فـــإن كـــانوا هـــم علـى درجة عالية من الكفاءة ، فبالتالي سوف يظهر أثر هذا على المتعلمين

- توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمن يحتاج إليها لغير القادرين عليها كالريف والقرى ولكن لابد من الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها لا تكفي فنجاحها مرتبط بخطة متكاملة للتنمية الاجتماعية ، فتكنولوجيا المعلومات لا تولد التغيير بل تعمل فقط على توفير البيئة التي تمكن من حدوثه

- تنمية البنية التحتية: (الشبكة الكهربائية، شبكات الاتصالات) لكيو يتم التغلب على الفجوة الرقمية يجب أن تكون البنية التحتية قوية.

- نشر ثقافة التكنولوجيا والمعلومات لمحاربة الفقر المعلوماتي الدامغ لدي شعوبنا .

- تصميم برامج عربية ومحركات بحث باللغة العربية.

- تعريب البرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح وتطويعها بما يخدم البيئة العربية .

- إعطاء جزء من ميزانية الدول العربية لتشجيع الباحثين والعلماء العرب مادياً ومعنوياً ل ضمان عدم هجرة هذه العقول إلى الخارج.

- الشفافية في نشر المعلومات فى جميع القطاعات

- تعاون الدول النامية مع بعضها من اجل التغلب على الفجوة فبعض الدول النامية تتوهم بإمكانية تحقيق تنمية معلوماتية بمفردها و أقل ما يوصف به هذا التوجه هو السذاجة وضعف النظر الاستراتيجي، فهل يمكن لأحد أن يتجاهل ما يجرى من تكتلات الكبار والصغار وتحالفهم بغية تحصين مواقعهم على الخريطة المعلوماتية.

- إشراك كلا من القطاع العام والخاص في تنمية قطاع الاتصالات وتنمية المهارات البشرية .

- وضع تشريعات وتنظيمات قانونية تشجع الاستثمار وتدعم الاقتصاد الرقمي.

-إنشاء هيئة مخصصه لتتولي التخطيط لبناء مجتمع المعلومات.

ومن خلال ما تقدم يبقى القول إن نجاح الدول العربية في تضييق الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة يعتمد بشكل أساس على تضييق الفجوة بين الدول العربية بعضها مع البعض الأخر، وهذا ما يوحي إلى ضرورة إقامة تكتل عربي على أساس معرفي فى المستقبل فالمستقبل ليس مكاناً نذهب إليه، ٍ على

كيفية استثمارنا لطاقاتنا وعلى قدرتنا على الاستفادة منها ومن ء نصنعه بأنفسنا

اعتمادا بل خيارا تجارب الآخرين

المحاضرة التاسعة: نماذج عن تطوير السياسات للدخول إلى مجتمع المعلومات

لقد أصبحت قوة الدول تقاس ببنيتها التحتية التكنولوجية وهياكلها, وتطور مجتمعها يقاس بتطور الشبكات الرابطة بين أجزائه وبسرعة ودرجة تداول المعلومات بين أفراده, ومن بين النماذج الخاصة ببعض الدول للدخول في مجتمع المعلومات, نجد:

1.1 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: في سنة 1993 ركز المخطط الوطني للهياكل القاعدية للمعلومات على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ,وركز على أولوية القطاع الخاص في بناء بنية تحتية وطنية للمعلومات, ويقع على الدولة مسؤولية توجيه ورسم معالم سياسة وطنية مدروسة بإمكانها أن توظف قدرات القطاع الخاص في الوصول إلى نتائج ملموسة, وفي سنة 1996 أمضى الرئيس السابق كلنتون قانونا جديدا ألغى بموجبه القانون الصادر سنة 1934 التي تمنع القطاع الخاص من المشاركة في الاستثمار في خدمات الهاتف المحلي, مع

السهو على أن تستفيد المكتبات والمدارس من خدمة الاتصالات بسعر خاص.

وقد سعت هذه التجربة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع المعلومات.

تيسير الوصول إلى المعلومات للجميع وبأسعار معقولة.

المساهمة في تطوير تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها.

السهر على السير الحسن للهياكل القاعدية ووضعها تحت تصرف مستعمليها.

ضمان أمن المعلومات ونوعية الشبكات.

حماية حقوق الملكية الفكرية.

تسهيل الوصول إلى المعلومات الإدارية في مجال الاتصالات.

التسيير والتنسيق بين مختلف الجهات الإدارية على المستوى الوطني وربط العلاقات مع الشعوب الأخرى. (الكعبي، د.ت)

2.1 سياسة الاتحاد الأوربي في بناء مجتمع المعلومات: يعود اهتمام الاتحاد الأوروبي بقطاع المعلومات إلى الثمانينات من القرن العشرين, حيث تم اعداد برنامج أوربي للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات سنة 1984

حيث تم زيادة الغلاف المالي المخصص لتمويل البرنامج مع تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات, وفي سنة 1993 كلف المجلس الأوربي فريق من الخبراء لإعداد تقرير حول اقتصاد المعلومات في الاتحاد وقد أفضى التقرير إلى ضرورة اسناد الدور الأساسي للقطاع الخاص لتطوير مجتمع المعلومات, وفي سنة 1999 بدأ المجلس الأوربي في تنفيد قاعدة بيانات للمشاريع التي تحقق كيان مجتمع المعلومات وهو مشروع ESIS الذي يهدف إلى بناء وتوفير أدوات تكنولوجية مناسبة في مجال المعرفة، الاتصالات، المشاركة، نشر المعرفة,

وقد انطلقت السياسات الأوربية المنتهجة في مجال المعلومات من الجانب الاجتماعي الذي يشكل القاعدة الأساسية لتطوير مجتمع المعلومات. وبالتالي وجهت عناية كبيرة للتربية والتعليم وذلك لتمكين الفرد من القيام بدوره كعنصر فاعل يساهم في بناء وتطوير المجتمع.

وفيما يخص الجهود الفردية لدول الاتحاد فهي تصب في نفس الاتجاه. حيث حررت فرنسا قطاع الاتصالات في الفاتح من جانفي 1998. وذلك في إطار مخطط وطني شامل يسمح لها بالدخول في مجتمع المعلومات. حيث خصصت

50 مليون فرنك سنويا لمدة ثلاث سنوات متتالية لإنشاء شبكة تربط بين المكتبات الجامعية. و30 مليون فرنك لنفس المدة من أجل رقمنة الأرصدة الوثائقية. (الرزو، 2007)

3.1 سياسة اليابان للدخول إلى مجتمع المعلومات: يعد اليابان من الدول السباقة في إعداد خطة استراتيجية للتحول إلى مجتمع المعلومات, حيث سخر أموالا طائلة وقوى بشرية هائلة في سبيل ذلك, وبهذا فقد أخدت الريادة في الثورة الالكترونية وفي خلق مجتمع المعلومات انطلاقا من إعلانها عام 1976 عن خطتها الشاملة للوصول إلى مجتمع المعلومات. وقد أصدرت في سنة 1994 برنامج البنية الأساسية المتقدم للمعلومات. والذي يركز على تطوير ثلاث مجالات أساسية وهي:

دعم نظم الاتصالات الرقمية لإتاحة فرصة الاتصال بشبكة الانترنت على نطاق واسع.

تطوير انتاج الوسائط المتعددة وطرق التعامل والاستفادة منها.

دعم وتطوير المكتبات الرقمية.

وتتراوح الميزانية التي خصصتها الإدارة للمعلومات من 1.7 إلى 2 مليار دولار سنويا. منها 10 إلى 15 % موجهة للبحث العلمي. وتتعامل المؤسسة اليابانية مع المعلومات وفق المبادئ التالية:

التحسيس بأهمية المعلومات على أعلى مستويات المؤسسة.

إنفاق الميزانيات الكافية لاقتنائها.

الاهتمام الفردي لإدراج المعلومات في العمل اليومي.

نجاعة الاتصال بين عمال المؤسسة.

4.1 سياسة سنغافورة في بناء مجتمع المعلومات: سارعت السلطات منذ بداية الثمانينات إلى عتماد إجراءات عملية في هذا المجال, وجاء مشروع "النظرة البعيدة لجزيرة ذكية" في سنة2000 من أهم البرامج الموجهة لإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات المجتمع, ومن جملة ما يرمي إليه المشروع 07 بيوت من أصل 10 تمتلك حاسوبا, و06 من أصل 10 تستعمل الانترنت,

5.1 سياسة ماليزيا في بناء مجتمع المعلومات: شرعت ماليزيا في بداية القرن الحالي في تطبيق سياسة تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير المجتمع. معتمدتا على العناصر التالية:

الاستثمار الواسع في مجال تكنولوجيا المعلومات.

اعتماد التخطيط كأسلوب منهجي لنجاح المشاريع.

العناية بقطاع التربية والتعليم والاستثمار في العنصر البشري.

الاهتمام بالمكتبات والعمل على تقريبها من المواطن بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية. إضافة إلى الاعتماد على المكتبة المتنقلة لإيصال الكتب إلى سكان الريف والمناطق النائية.

السعي إلى تمكين المواطن من استعمال الانترنت. (الجاسم، 2005)

المحاضرة العاشرة: التحديات العالمية لمجتمع المعلومات

يواجه مجتمع المعلومات مجموعة من التحديات على المستوى العالمي, وتشمل:

- التحديات السياسية: أصبحت المعلومات لها تأثير كبير في القرار السياسي, فأصبح من يملك المعلومات يملك القوة في التأثير في صانع القرار السياسي,
- التحديات الاقتصادية: أصبح التطور الاقتصادي في أي مجال يتوقف على المعلومات والتقنية فحتى تطوير الزارعة أصبح يعتمد على تقنيات.
- التحديات التكنولوجية أو التقنية: وتتمثل في حاجة الدول إلى المعدات والبرمجيات وإلى تطوير امكانياتها الذاتية في هذا المجال بصفة مستمرة وسريعة
- التحدي الأمني: يتمثل في ضعف البناء التحتي المعلوماتي الكوني وتعرضه للتعديات ووجود ثغرات أمنية كبيرة، ما يؤدي إلى اضطراب كبير في عمليات التواصل في مجال المال، الأعمال والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد. (مادي، 2017)

وهنالك تحديات داخلية لا بد من الإشارة إليها. نذكر منها:

- تحـدي التنميـة والديمقراطيـة وحقـوق الانسـان: وتتمثـل في تحـدي التخلـف، الفقـر، الأميـة، الجريمـة والمشـكلات الاجتماعيـة المتعـددة التي تقـع علـى كاهـل المجتمـع. وتحد من فرص التطور والانتقال إلى مجتمع المعلومات.
- التحـدي البشـري ونقـص الكفـاءات: وذلـك بسـبب عـدم التأهيـل وهجـرة الأدمغـة الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لهذه الدول مستقبلا.
- التحـدي الثقـافي: لا بـد مـن تكـوين ثقـافي معلومـاتي حتى تـتمكن الدولـة مـن الوصـول إلى مستوى متقدم من البنى الاقتصادية والتقنية.
- التحـديات التربويـة: لا بـد أن يبنى نظـام التعلـيم على أسـس معلوماتيـة، كمـا يجـب تحويلـه مـن النظـام التقليـدي إلـى تكـوين بنـاء معلومـاتي تحتي متكامـل يشـمل مهـارات ومنـاهج التـدريس. وهـذا يعتبـر أكبـر تجـد في نقـل المجتمعـات إلـى مجتمـع المعلومات.
- التحـدي الأمني: حيـث أن التحـول إلى مجتمـع معلومـات يتطلـب اسـتقرارا أمنيـا قبـل وأثناء عمليات التحول الاجتماعي لمجتمع المعلومات. (الهوش، 2003)

والحاجة إلى حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها والاعتراف بأهميتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان المساواة في احترام وإنفاذ جميع حقوق الإنسان على الخط وخارجه.

ومن بين لتحديات التي برزت خلال تنفيذ خطوط العمل والتحديات الجديدة الناشئة نجد:

- الحاجة إلى الإدماج التام لمنظور المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات المتصلة بالقمة وتيسير تنفيذه على النحو المبين في الديباجة وضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرار.

- الحاجة إلى زيادة إشراك الشباب وتعزيز مشاركتهم في عملية القمة، لتيسير إدماجهم وتعزيز دورهم في تطوير مجتمع المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على النحو المبين في الديباجة.

- الحاجة إلى مواصلة توسيع نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والمستضعفين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في البدان النامية وبين المجتمعات المحلية المهمشة، مع مراعاة الالتزامات المذكورة في الديباجة.

- أن أكثر من نصف سكان العالم غير موصلين بعد بالإنترنت، ومن ثم، تقوم الحاجة إلى مواصلة معالجة البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتطوير القدرات والمحتوى المحلي ولا سيما في المناطق الريفية والنائية.

- الحاجة إلى زيادة تحسين إدارة واستخدام طيف التردد الراديوي والمدارات الساتلية لتيسير تطوير شبكات الاتصالات منخفضة التكلفة ونشرها، بما في ذلك الشبكات الساتلية لجميع البلدان، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتُنفذ هذه الشبكات من خلال تطبيق أحكام لوائح الراديو الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات وبالتقيد بها.

- يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين النفاذ ميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات والمعارف لجميع الناس، لا سيما في البلدان النامية

وأقل البلدان نمواً. وهناك حاجة أيضاً إلى ضمان تكافؤ فرص النفاذ، بما في ذلك نفاذ عامة الجمهور، من حيث القدرات البشرية والنفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحالية والجديدة، سواء أكان ذلك بين المجتمعات الحضرية والريفية داخل البلدان أم بين بلدان العالم.

- ما زالت هناك حاجة أكبر إلى التعاون بين الشمال والجنوب، يُستكمل بالتعاون بين الجنوب والجنوب تسهيلاً لنقل المهارات وتعزيز نقل التكنولوجيا كذلك وفقاً لشروط متفق عليها من أجل تيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر.

- الحاجة إلى تعزيز نفاذ الجميع إلى المعلومات والمعارف مع احترام الخصوصية الفردية وتشجيع النفاذ المفتوح إلى المنشورات والمعلومات بما في ذلك في قطاع البحوث وخصوصاً في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

- ضرورة تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من الفقر من خلال التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب في تيسير الاقتصاد الرقمي.

- ما زال نشر الشبكات عريضة النطاق مطلوباً لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015 وضمان أن تتاح للجميع تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة المطلوبة لتمكين الناس وتحقيق رفاهيهم.

- الحاجة إلى تعزيز نفاذ الجميع إلى المعلومات والمعارف العامة، بما في ذلك النفاذ المفتوح إلى المعلومات العلمية، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبين المجتمعات المحلية المهمشة في جميع البلدان.

- أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبحت محركات ذات أهمية حيوية للنمو الاقتصادي والتنمية وأنها حفّزت الابتكار وفرص الأعمال التجارية الجديدة. وما زال من المهم أن تمكّن السياسات والأطر الملائمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- الحاجة إلى إتاحة فرص التعليم للجميع وفرص التعلم مدى الحياة لجميع أفراد المجتمع، مع استخدام البرامج التعليمية والتعليم عن بُعد والموارد التعليمية المفتوحة (OER) وتطبيقاتها لبناء كفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستجيب

للاحتياجات المجتمعية واحتياجات المستعملين وتمكين المعلمين والمربين والمتعلمين ودعمهم بشكل أفضل.

- الحاجة إلى تبادل وجهات النظر بشأن أفضل الممارسات لبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع النظر في أهمية توطيد التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين حسب الاقتضاء.

- الحاجة إلى تعزيز التطوير المستمر لأمن الشبكات وخصوصيتها على النحو الملائم ومواصلة دعم بناء القدرات والتنسيق بشأن الاستجابة للحوادث وتشجيع إنشاء أفرقة وطنية وإقليمية للاستجابة لحوادث الحاسوب (CIRT) من أجل التصدي بشكل أفضل للحوادث المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(ITU,2010)

- الحاجة إلى زيادة الوعي العالمي والإقليمي والوطني بأهمية عملية القمة فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الوطنية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والدور الذي يمكن أن تؤديه في تنميتها، مما يدعم التنمية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويشجع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية ويشجع ريادة الأعمال والابتكار.

- الحاجة إلى تعزيز السياسات بما في ذلك تحقيق اتساق السياسات عبر قطاعات مجتمع المعلومات الرئيسية وتقليص الفجوة في المهارات الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء داخل البلد الواحد وبين البلدان وبين المناطق.

- ضرورة الاستمرار في تحديد أهداف واقعية واتخاذ إجراءات حاسمة لتقليص الفجوة التكنولوجية المتنامية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

- الحاجة إلى مناشدة جميع الدول، في سياق بناء مجتمع المعلومات، كي تتخذ تدابير لمنع وتحاشي أي إجراء من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة مما يعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة سكان البلدان المعنية ويعوق رفاهيم.

- الحاجة إلى وضع أطر وتدابير ومبادرات أخرى (نقاط تبادل الإنترنت مثلاً) لتعزيز نفاذ أفضل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصاً في البلدان النامية.

- ضرورة الاستمرار في تشجيع الاستثمار وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية حسب الاقتضاء.

- الحاجة إلى التذكير بأهمية تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتكون شفافة وغير تمييزية. وتحقيقاً لذلك، نكرر في هذا السياق أن على الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات الإقليمية اتخاذ تدابير تضمن الاستخدام الرشيد والكفء والاقتصادي لطيف التردد الراديوي من جانب جميع البلدان ونفاذها المنصف إليه على أساس الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

- الحاجة إلى علاقة متسقة بين عملية القمة على المستوى الدولي والمبادرات على المستويين الوطني والإقليمي بما في ذلك المبادرات المنطلقة من القاعدة حسب الحالة.

- الحاجة إلى ضمان الاستدامة البيئية بما في ذلك تفادي أي آثار ضارة قد تنشأ عن التخلص من المخلفات الإلكترونية الضخمة.

- ضرورة احترام التنوع البشري بجميع أشكاله، وخاصة التنوع الثقافي واللغوي، فضلاً عن تنوع التقاليد والمعتقدات الدينية، وضرورة وضع تدابير وسياسات من أجل حماية اللغات المهددة والحفاظ على التراث الثقافي واللغوي بما في ذلك من خلال دعم تعدد اللغات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- الحاجة إلى أن يكون لدى الأفراد المهارات المتعلقة بوسائط الإعلام والمعلومات التي لا غنى عنها للمشاركة التامة في مجتمع معلومات شامل.

- الحاجة إلى زيادة الوعي لدى جميع أصحاب المصلحة بالأبعاد الأخلاقية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع التفكير الدولي ومتعدد التخصصات والحوار بشأن التحديات الأخلاقية للتكنولوجيات الناشئة ومجتمع المعلومات.

- الحاجة إلى استثمارات كافية في تدابير الشمول الرقمي مع مراعاة النهج المبتكرة لجلب منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، بما في ذلك الحصول على البرمجيات والأجهزة بطريقة غير تمييزية.

- الحاجة إلى تعزيز مزيد من الحوار بشأن حماية الخصوصية في ضوء التطورات التكنولوجية.(الهوش،2003)

المحاضرة الحادية عشر: التحديات العربية لمجتمع المعلومات

يمتلك العالم العربي العديد من المؤهلات التي تسمح له بامتلاك قاعدة متينة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن المعروف أن الفئة القادرة على العمل والابداع في هذا المجال هي الطاقات الشابة وأكثر من نصف سكان الوطن العربي هم تحت سن العشرين. كما يمتلك المقومات المالية اللازمة لإنشاء الصناعات التي تدخل في المجال التكنولوجي وبخاصة البرمجيات. لكن هنالك مجموعة من التحديات التي تقف عائقا أمام دول العالم العربي في سبيل دخولها إلى مجتمع المعلومات أغلبها عوامل داخلية تتمثل في الأمية، تخلف برامج التربية والتعليم عن متطلبات العصر، نقص الحريات، انعدام المشاركة الشعبية الحقيقية والفاعلة، ضعف الصناعات الثقافية والتخطيط الثقافي. وهنالك مجموعة من التحديات المباشرة التي تواجه الدول العربية. وهي كالتالي:

- الفجوة الرقمية التي تزداد سعة باستمرار في الوقت الذي يتحول فيه العالم من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.

- الحاجة للعديد من المبادرات والسياسات للوصول إلى درجة الاستعداد لدخول عصر المعلومات عمليا، خاصة أن المشكلة الأساسية لهذه البلدان تتركز حول كيفية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- غياب السياسات والقوانين الوطنية التشريعية الملائمة لتنظيم مسألة المعلومات.
- قلة الانفاق على البحوث العلمية وعدم الاهتمام بتنمية مهارات الباحثين لديها مما ترتب عليه هجرة الأدمغة للخارج.
- ارتفاع الأمية في بعض الدول العربية, وانخفاض عدد المهتمين بالقراءة. (الغريفي، 2008)

1. **الفرص المتاحة للجزائر في ظل مجتمع المعلومات:**

إذا ما تم وضع سياسة ناجعة و إستراتيجية فعالة، تساهم بالمضي قدما بمجتمع المعلومات في الجزائر، فإنه يمكن القول أن العديد من الفرص ستتاح للجزائر لتحقيق عدة تطورات و تحديث مختلف القطاعات، من خلال إدماج تكنولوجيات الاتصال الحديثة في مختلف الأنشطة و المهام. و من بين هذه الفرص و الايجابيات التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها في ظل مجتمع

المعلومات نذكر:

-إتاحة النفاذ الشامل للمعرفة بكل أشكالها و أوعيتها، و في كل التخصصات العلمية، و بالتالي الإتاحة السهلة و السريعة لمصادر المعلومات و المعرفة.

-تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة ، و الذي يمكن من التحرر من الارتباط بالمواد الأولية الأخرى، و يساهم في تحقيق تنمية وطنية مستدامة، بل و يساهم حتى في تنمية و تطوير القطاعات الأخرى، كالقطاع الزراعي، الاقتصادي، و قطاع الخدمات.

-تسهيل العمليات التجارية و اختزال التكاليف، و تسهيل عمليات التسويق و الترويج عبر شبكة الانترنت، التي أصبحت تستقطب نسبة لابأس بها من الاشهارات.

-اختزال التكاليف و الوقت في عدة أعمال و أنشطة، خاصة في تلك التي يمكن القيام بها عن بعد، كمختلف أشكال العمل عن بعد(tele-travail)، التعليم الافتراضي(virtual learning)، التجارة الالكترونية(e-commerce)، إلى غير ذلك.

-تحسين مستوى العمال و الإطارات من خلال تفعيل سياسات تشجع التعليم المفتوح(open learning)، و التعليم المستمر مدى الحياة.

-تنمية قطاع التعليم و البحث العلمي، من خلال تزويد مختلف المؤسسات و المراكز و الجامعات، بأحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات، و تسهيل عملية التواصل بين الباحثين، سواء المتواجدون منهم بالداخل أو الخارج، و تيسير الحصول على آخر ما توصلت إليه البحوث و الدراسات في مختلف المجالات.

-و من بين الانعكاسات التي يمكن اعتبارها ايجابية كذلك، توفير المزيد من مناصب الشغل خاصة تلك التي ترتبط بالتقنيات الحديثة.

-يتيح مجتمع المعلومات المزيد من الحرية في التعبير، و الكتابة و النشر، خاصة مع ما تتيحه على سبيل المثال شبكة الانترنت من خلال تطبيقاتها المتعددة، كمنتديات المحادثة الالكترونية، المدونات الالكترونية (blog)أو ما يسمى بصحافة المواطن، و التي تمكن أي فرد من صناعة محتوى إعلامي و بثه عبر التقنيات الاتصالية الحديثة.

وعموما فإن هذه بعض من الايجابيات و الفرص التي يوفرها الدخول في مجتمع المعلومات و المعرفة، و التي من دون شك لها ما يقابلها من انعكاسات سلبية، و مخاطر ناجمة عن تطبيقات مختلف التقنيات الحديثة، و هي التخوفات التي أدت إلى ارتفاع الكثير من الأصوات المنادية بالكف عن إدماج هذه التقنيات و التكنولوجيات الحديثة في المجتمع، و التي أعاقت في جانب منها عملية الولوج في مجتمع المعلومات، وسنحاول إيجاز هذه المخاطر و الانعكاسات السلبية في العنصر التالي.

-5المخاطر الناجمة عن إرساء مجتمع المعلومات و الانعكاسات السلبية المترتبة:

كما يقول "معن النقر" فإن لعصر المعلومات آثاره و تأثيراته الاجتماعية و النفسية و الأخلاقية و القانونية. فلا يمكن لأحد أن يدعي بأن الدخول في مجتمع المعلومات، سيكون دون أثار سلبية و غير مرغوبة، و أول هذه الآثار تلك التي تتعلق بالميدان الاجتماعي، فيعتبر الكثير من علماء الاجتماع أن المجتمع المعلوماتي يعمل على إزالة الروابط الاجتماعية، و تفكيك النسيج

الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، بسبب تزايد نسبة الاتصالات عن بعد و تقليص نسبة الاحتكاك المباشر وجها لوجه، و يعمل كذلك على زيادة النزعة الفردانية بين الأفراد، و انعزال الأشخاص عن محيطهم الاجتماعي القريب، و لذلك يسمي العديد من الكتاب هذا النوع من بالمجتمع المتفرد (la société individuel liste)، أو كما يسميه "معن خليل" المجتمع الجماهيري المتفرد . و إذا أخذنا أمريكا كمثال على المجتمع المعلوماتي المتقدم، فنجد أن الدراسات تثبت وجود شرخ اجتماعي كبير بين الأفراد، فقد بينت إحدى الدراسات التي أجرتها فرقة بحث بقيادة (robert Kant) و (pittsburg) بأمريكا، حول 256 شخص لمدة سنتين، و التي بينت أن استعمال الانترنت قلص من دائرة العلاقات الاجتماعية القريبة و البعيدة، و زاد من وحدتهم و إحساسهم بالإحباط. (الشيخ،2014)

-و يرى العديد من الكتاب أن مجتمع المعلومات ما هو إلا امتداد للعولمة و للقيم الامبريالية، فحسبهم يعتبر "عاملي انفجار تكنولوجيات الاتصال الحديثة، و عولمة الاقتصاد من بين المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي

الحديث" كما يرى البعض الآخر أنها العامل الذي يسهل و يسرع حدوث العولمة، فإذا كانت العولمة تهدف لإزالة الحدود بين الدول و حرية انتقال السلع و الأشخاص و فتح الأسواق العالمية، فإن تكنولوجيات الاتصال من أهم الوسائل التي تتيح تحقيق كل ذلك، "لأنها تجعل كل الاتصالات و التعاملات المختلفة، و العمليات التجارية و المهنية تحدث في الوقت الحقيقي و بغض النظر عن الحدود الجغرافية، فهي تجعل العالم صغيرا و مندمجا مع بعضه البعض، بالإضافة إلى مساهمتها في التدفق السريع للمعلومات، و الذي لا يعتبر عاملا سلبيا لولا أنه من جانب واحد، أي تدفقا أفقيا من الغرب إلى الدول الأخرى، و هو ما يعرضنا لمخاطر الغزو الثقافي و الاختراق الفكري، و هذا ما يجعلنا نلح على ضرورة وضع سياسة مستعجلة، لتعزيز المحتوى العربي و المحلي على شبكة الانترنت و الوسائل الإعلامية الأخرى، و إعادة إحياء ثقافاتنا و تراثنا، لكي نتمكن من التحصن من السيل الجارف للعولمة. و قد حذر تقرير صدر عن منظمة اليونسكو في 21 فبراير 2006م بباريس من خطر اندثار ما يقارب

6000 لغة عبر العالم، و ذلك بسبب عولمة الثقافة و طغيان البعد التقني في مجتمع المعلومات، و كذلك بسبب التحول الجذري الذي يحدث من المجتمع الصناعي إلى المجتمع القائم على المعلومات، خصوصا و أن المجتمعات الصغيرة في البلدان النامية لا تملك القدرة على حماية خصوصيتها الثقافية و مصالحها الاقتصادية. و هناك كذلك تخوفات متعلقة بالجانب القانوني، حيث تطرح في ظل التطورات الحديثة للتقنيات الاتصالية عدة إشكاليات، خاصة تلك المرتبطة بمجال حقوق الملكية الفكرية و الحقوق المجاورة، و التي تجعل من الصعب تطبيق الآليات التي تسمح بالحماية من القرصنة، و سرقة الأعمال الفكرية و العلمية و الأدبية.

كما توجد تخوفات كذلك من محاولات انتهاك خصوصيات الأفراد، خاصة في عصر الشبكات و التي تحتوي كثير من المعلومات الشخصية للأفراد .أو ما يسمى "بخطر الجنوح المعلوماتي .

و يتوقع الخبراء أن تتحول الفيروسات إلى نوع من الإرهاب الالكتروني نظرا لخطورتها الكبيرة و للخسائر المادية الفادحة الناتجة عنها.

و هنـاك مـن يحـذر مـن أن يقـوم مجتمـع المعلومـات بفعـل التوظيـف المكثـف للتكنولوجيـات الحديثـة بتهمـيش الأشـخاص الغيـر مسـتفيدين مـن التكـوين أو قليلـو الكفـاءات، و إمكانيـة اختفـاء عـدد معتبر مـن المهـن و الوظـائف التقليديـة. وهنـاك تخوفـات كـذلك مـن إمكانيـة اسـتعمال الجماعـات الإرهابيـة للتكنولوجيـات الاتصـالية لتنفيـذ أعمالهـا الإرهابيـة، فقـد أثبتـت بعـض الإحصـائيات و الدراسـات، ازديـاد اسـتغلال المنظمـات الإرهابيـة للتكنولوجيـات الحديثـة، و لاسـيما شـبكة الانترنـت، و ذلـك إمـا للاتصـال أو بـث بياناتهـا أو التـرويج لمعتقـداتها و أفكارهـا.(اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغربـي آسـيا،2005)

و في الأخير يمكـن أن نقـول أن التحـديث و التجديـد لابـد و أن يكـون، على الـرغم مـن هـذه الانعكاسـات و المآخـذ التي تحسـب على عمليـة الـدخول في مجتمـع المعلومـات، لأن تطـور أي مجتمـع يتطلـب إحـداث تغييـر، فـالتغيير مـن شـروط الازدهـار بـل و البقـاء، فينبغي أن نعتـرف بالحاجـة الملحـة للتغيير كمرحلـة أولى، و أن نعـرف طبيعـة التغيير المطلـوب القيـام بـه كمرحلـة ثانيـة، ثـم ننتقـل في الأخير

إلـــــــــــــى تفعيـــــــــــــل هـــــــــــــذا التغييـــــــــــــر.

و عليــه فــإن مســايرة الركــب العــالمي يتطلــب إجــراء التعــديلات التـي تلائــم خصوصــية مجتمعنــا و إمكانياتنــا، فــلا مجــال اليــوم للتهــرب مــن الواقــع الــذي فـرض نفسـه لـيس فقـط علينـا، بـل على العـالم أجمـع، و لا منـاص مـن الانـدماج في المســار الــذي تتبعــه معظــم دول العــالم، و التــأقلم مــع تحدياتــه و متطلباتــه، لأن عصـر الانعـزال قـد انقضـى، ومـن لـم يـتقن علـوم العصـر الجديـد سـيحكم على نفسـه بـالانقراض بـالمعنى التـاريخي للكلمـة، و لهـذا فـإن الـدخول في المجتمـع المعلومــاتي شــيء لا مفــر منــه، ممــا يحــتم علينــا ضــرورة التفكيــر في كيفيــة الاســتفادة منــه في مختلــف الميــادين و الاســتفادة مــن ايجابياتــه قبــل أن تطغــى علينـا سـلبياته و تفـرض نفسـها علينـا، شـريطة أن يـتم وضـع إسـتراتيجية محـددة تعطــي الأهميــة لــيس فقــط للجانــب و البعــد التقنــي، بــل للبعــد الثقــافي و الاجتمـاعي و القيمي على الخصـوص، لأن إقامـة مجتمـع المعرفـة أبعـد بكثيـر مـن مجــرد التجهيــز بأحــدث التقنيــات و التكنولوجيــات، و هــو عبــارة عــن جهــود متعــددة مــن مختلــف الأطــراف و الفئــات الاجتماعيــة، و التي يجــب أن تتكامــل و

تتناسق بشكل جيد. بالإضافة إلى ضرورة إنتاج المحتوى و المضمون المعرفي و العلمي و الثقافي، الذي سيتم تداوله و تناقله عبر قنوات و شبكات هذا المجتمع المعلوماتي، لأن الاعتماد على المضامين و المعلومات التي تأتي غالبا من العالم الغربي ، تجعلنا عرضة لمخاطر التغريب و الغزو الثقافي، و هو ما يتعارض مع طموحات إقامة الدولة الوطنية التي تقوم أساسا على وجود وحدة ثقافية بين أفراد المجتمع، كما يعرضنا هذا كذلك إلى التبعية التامة لمنتجي المحتوى و المزودين بالمضمون(الرقمي)، و هو ما يساهم كذلك في تراجع الإبداع و التطوير الذاتي في مختلف المجالات، و يجعلنا مستهلكين بشكل دائم و مستوردين لما ينتجه الآخر، حتى و إن كان متعلقا بمجتمعاتنا، فقد أصبحنا في الكثير من الأحيان نلجأ إلى مصادر معلومات و إحصائيات و تقارير قامت بها هيئات أجنبية حول شؤون و قضايا خاصة بنا، و لهذا فإنه من الأهمية بمكان الاعتناء بإنتاج المضامين من معارف و معلومات بنفس القدر الذي نعتني به بالتجهيزات التقنية و البنيات التحتية.(الاتحاد الدولي للاتصالات،2010)

و من خلال كل ما سبق يمكن القول أنه من الضروري على الجزائر كبلد سائر في طريق النمو، أن تعمل جاهدة على إيجاد السبل الكفيلة بتحديث المجتمع، من خلال دمج تكنولوجيات الاتصال الحديثة في مختلف القطاعات، و رفع الاهتمام بالمعرفة و التعليم، و بقطاع صناعة المعلومات، في عصر العولمة و التغيرات المصاحبة لها، و في عصر أصبحت فيه المعلومات الجوهر الأساسي و العملة القيمة ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل حتى في المجالات الأخرى بما فيها السياسية و العسكرية،

قائمة المصادر والمراجع:

ITU, Measuring the Information Society 2010 ITU-D Geneva 2010

Djamel Bouadjimi. .(2004) les nouvelles technologies de l'information et de la communication et le développement l'arrimage de l'Algérie à la société del'information. *doctorat en sciences de l'information et de la communication* .Alger ،faculté des sciences de l'information et de la communication.

أحمد بدر. (1996). *أساسيات في علم المعلومات والمكتبات*. الرياض: دار المريخ.

أحمد محمد العثراوي. (2002). مجتمع المعلومات العربي: واقع وتحديات. (النادي العربي للمعلومات، المحرر) *الندوة العربية الخامسة*.

الأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب. (2004). *إدارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات*. القاهرة: جامعة الدول العربية.

الزبير بلهوشات. (12 02, 2021). مجتمع المعلومات والمعرفة العربي والفجوة الرقمية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، الصفحات 171-200.

القمة الثانية لمجتمع المعلومات. (2005). تونس. تم الاسترداد من < id=1161|0&http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr

المهنا فرري. (2000). *علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية*. دمشق: دار الفكر.

أيو يكر الهوش. (2003). *التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات*. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع.

جعفر الجاسم. (2005). *تكنولوجيا المعلومات*. عمان: دار أسامة للنشر.

حسن مضفر الرزو. (2007). *الفضاء المعلوماتي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

رابح الصادق. (09/08 نيسان 2005). مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم. *الملتقى الدولي حول التفكير في مجتمع المعلومات*. تونس.

رلحي الهمشري. (2006). *مصادر المعلومات*. مصر: مار الهناء.

زهرة بزاوية. (2015). مجتمع المعلومات والكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات: دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لوالية وهران. *رسالة ماجستير*. كلية العلوم اإلنسانية والعلوم اإلسالمية.، الجزائر: جامعة وهران.

زينب عمران أبو بكر مادي. (2017). مجتمع المعلومات وآفاق المستقبل في الوطن العربي. *الأستاذ*(13)، 71-87.

سمير علي الشيخ. (2014). مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية. *مجلة جامعة دمشق*.

شعبان عبد العزيز خليفة. (2000). *دائرة المعارف العربية في علوم الكتب والمكتبات والمعلومات*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عبد الرحمان عواطف. (1999). *الاعلام العربي وقضايا العولمة*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عبد اللطيف الصوفي. (2003). *المكتبات في مجتمع المعلومات*. عين مليلة: دار الهدى.

علاء الشامي. (2022). محددات ظاهرة الفجوة الرقمية وتأثيراتها الاجتماعية في المجتمع المصري. *المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال*، 48-79.

علي نبيل. (1994). *العرب وعصر المعلومات*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عيسى العسافين. (2001). *المعلومات و صناعة النشر: مع إشارة إلى الواقع السوري*. دمشق: دار الفكر.

عيسى العفاسين. (2020). *الإجازة في الاعلام والاتصال*. سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

كريمة شافي جبر الكعبي. (د.ت). مجتمع المعلومات في العالم العربي. *مجلة كلية الآداب*(98)، 715-737.

مازن عرفة. (1998). مجتمع المعلومات. *مجلة المعرفة*(418)، 66.

محمد تقرورت ، حسان طاهر شريف، و محمد لكحل. (28 10, 2020). متطلبات تقليص الفجوة الرقمية في الدول العربية: حالة الجزائر. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، 23-40.

محمد فتحي عبد الهادي. (2000). *المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد*. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

محمد فتحي عبد الهادي. (2007). *مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

محمود الضامن. (03 12, 2006). الفجوة الرقمية. السعودية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. تم الاسترداد من https://faculty.kfupm.edu.sa/ics/muhtaseb/teaching/ACStLect21.htm

مراد كريم. (2008). مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية. *أطروحة دكتوراه*.

نجم عبود. (2004). *إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والمعارف*. عمان: مؤسسة الوراق.

نسرين سعدون. (2012). واقع الفجوة الرقمية في الجزائر. *المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات*. عمان.

هاشم شريفي الغريفي. (2008). أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي. *مجلة آداب البصرة*(46).

هشام محمد عمرو. (2008). استراتيجية ردم الفجوة الرقمية في دول الاسكوا. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*.

هند علوي. (2006). مؤشرات مجتمع المعلومات: رؤية المكتبيين بجامعة منتوري قستطينة بالجزائر. *Cybrarians*(10).

هند علوي. (2007). المرصد الوطني بمجتمع المعلومات في الجزائر. *أطروحة دكتوراه*.

الشيخ، على سمير(2014) مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية. مجلة جامعة دمشق. المجلد30. العدد1.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية (الإسكوا) (2005) الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في دول غربي آسية، الأمم المتحدة، نيويورك،

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية (الإسكوا) ، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في دول غربي آسية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007

الاتحاد الدولي للاتصالات، (2010)تقرير قياس مجتمع المعلومات 2010 ،موجز تنفيذي، جنيف،